ترجمـــــــــــــــات |
مـــن العـــــــدد ١ | صفر | اذار | ٢٠٠٦

الخيـــارات الدستوريـــــــة
مـا بعـــــــد الحرب

بيتـــــــــــــــر سلغليت
ترجمـــــــــة : المعهد العراقي للحوار

الخيارات الدستورية لعراق ما بعد الحرب

بيتر سلكلت

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

العراق العثماني: في الفترة ما بين نهاية القرن السادس عشر ونهاية الحرب العالمية الأولى، يمثل الجزء الأعظم مما يسمى الآن العراق محافظتين أو أكثر في الإمبراطورية العثمانية، وكانت المناطق الشمالية والجنوبية في العراق متنازعًا عليها من قبل الدولة الصفوية الفارسية المتمركزة في بادئ الأمر في تبريز، وبعدها في أصفهان، والدولة العثمانية المتمركزة في إسطنبول.

وكان الشاه الفارسي عباس في نهاية فترة حكمه الطويلة (١٥٨٨-١٦٢٩) يحاول ضم أراضي جنوبي العراق إلى إمبراطوريته، لكن هذا مثل آخر جهد من نوعه.

وعلى الرغم من أن الحدود بين الإمبراطورية الفارسية والإمبراطورية العثمانية تم تخطيطها من قبل بعثة الحدود الروسية – الإنجليزية في عام ١٩١٤، إلا أن الحكم العثماني «للعراق» استمر بدون منافس بين منتصف القرن السابع عشر ونهاية الإمبراطورية العثمانية عام ١٩١٨.

إن كلمة «العراق» هي تسمية حديثة، بمعنى أن ما أصبح دولة ليس له وجود مستقل قبل تسوية السلام بعد الحرب العالمية الأولى.

ورغم حقيقة أن العراق يتكون من ثلاثة أقاليم عثمانية وهي البصرة وبغداد

والموصل، فإن أجزاءً من تلك الأقاليم امتدت خارج الحدود الحالية للدولة في فترات متعددة في نهاية القرن التاسع عشر.

وبهذا، فإن أجزاءً من إقليم الموصل امتدت إلى ما يسمى سوريا، وأجزاءً من البصرة امتدت إلى ما يعرف الآن بالمملكة العربية السعودية.

بالإضافة لذلك، فقد كانت البصرة جزءًا من محافظة بغداد في فترات متعددة، وبعدها أصبحت البصرة محافظة بحد ذاتها، ومرة أخرى أصبحت البصرة إقليمًا تابعًا لبغداد.

ولا يجب أن تقلق بشأن التفاصيل الدقيقة، لكن المهم هو فهم سيولة التقسيمات الإدارية العثمانية، حتى بعد تشريع قانون معمم لإدارة التراكيب الإدارية الإقليمية في عام ١٨٦٤.

ومن الجدير بالذكر أن الموصل تم تحديدها إلى النطاق الفرنسي «أي لسوريا» أثناء المفاوضات السرية للقوات المتحالفة في ١٩١٥ – ١٩١٦ (اتفاقية سايكس بيكو)، ثم إذعنت لبريطانيا في كانون الأول عام ١٩١٨.

لذا، فلم يكن هناك شيء محدد بصورة مسبقة بخصوص شكل العراق الحديث إلا بعد خلق الدولة التي يستطيع ساكنوها التصديق بأنهم عراقيون (بعكس المصريين الذين لهم تاريخ قديم).

وأخيرًا، يجب الإشارة في هذا المشهد إلى أن كربلاء والنجف، حيث الأضرحة المقدسة للشيعة الاثني عشرية (وهو المذهب الذي ينتمي إليه حوالي ٩٠٪ من الإيرانيين ونسبة ٦٠٪ من العراقيين)، تقعان في العراق، وبذلك تسهمان في توتر العلاقة بين العثمانيين والصفويين وتابعيهم، وبضمنهم الدولة العراقية الحديثة والإيرانية الحديثة.

وعلى الرغم من ادعاءات المختصين في التاريخ القومي العربي، فلم يتم اعتبار العثمانيين معتدين من قبل سكان أقاليم العراق، وكان هذا بسبب

الأفكار الحديثة للهوية القومية التي استغرقت بعض الوقت للوصول إلى العالم العربي.

وعلاوة على ذلك، فإن إيديولوجية الإمبراطورية العثمانية كانت إيديولوجية الدولة الإسلامية في المعنى القديم، وهو أن واجب الدولة والحكام هو دعم الدولة الإسلامية وإسنادها ضد أي انتكاسة.

وعلى الرغم من أن عددًا كبيرًا من اليهود كانوا يسكنون في العراق (أكثرهم في بغداد) وأقلية مسيحية (وأكثرهم في بغداد والموصل وبعض القرى في شمال مدينة الموصل)، فإن ٩٠٪ من العراقيين كانوا مسلمين، وأن أكثرهم لا يعترفون بحكم المسلمين الذين يتكلمون التركية باعتبارهم سلطة أجنبية مفروضة لا يمكن احتمالها، وقد اغتاضوا من الضرائب بدون أي فائدة ملموسة أو التجنيد. وبسبب هذا، لم تكن لديهم «مشاعر وطنية». ومع هذا، فإن الكثير من الناس في الأقاليم العراقية الثلاثة لم يتكلموا اللغة العربية كلغتهم الأم، وآخرون لم يتكلموا العربية أبدًا، بل كانت اللغة الفارسية والتركمانية والكردية والتركية العثمانية هي اللغة الرئيسية في أجزاء متعددة من المنطقة.

وقد شرعت الدولة العثمانية في الفترة الممتدة من ١٨٣٩ إلى ١٨٧٠ في سلسلة من الإصلاحات الإدارية والمدنية والقانونية والعسكرية، التي بلغت ذروتها في إعلان الدستور في عام ١٨٧٦، وتم تشكيل البرلمان الذي بدأ بالاجتماعات في ١٨٧٦ – ١٨٧٧.

إن هذه الإصلاحات تُدعى تنظيمات أو إعادة تنظيم، لذلك فقد كان القرن التاسع عشر بعيدًا كل البعد عن الركود.

وحقيقة أن المسافة الفاصلة بين بغداد والبصرة وإسطنبول كانت تعني منع أو الحيلولة دون وصول الإصلاحات التنظيمية إلى كل زوايا المحافظات العراقية. ومع ذلك، فإن أسطورة «التركي الظالم» التي خلدها الفاتحون

البريطانيون للعراق لم تواجه البحث العلمي الجاد، وثبت عدم صحتها.

وعلى الرغم من أن أحكام المؤقتين وتابعيهم المسؤولين عن القضايا المالية والعسكرية ربما يكونون من أعراق تركية، وأن الإدارة كانت تنفذ بالغة التركية، فإن أغلب المدراء من الدرجة الثانية وتابعيهم كانوا محليين، وتطوعوا في مدنهم، وكانت أعدادهم متزايدة لتكون لإدارة الأقسام الجديدة للحكومة التي ظهرت إلى الوجود نتيجة لتلك التنظيمات.

العراق تحت الاحتلال البريطاني (١٩١٤ – ١٩٣٢)

في السادس من تشرين الثاني عام ١٩١٤، وبعد فترة أسبوع من دخول الإمبراطورية العثمانية إلى جانب القوى المركزية، هبطت قوة مساندة من الجيش الهندي في مدينة الفاو في جنوبي العراق.

واحتلالهم واستحواذهم على المنطقة عزز العلاقة مع المنطقة التي كانت فيها بريطانيا المسيطر الرئيسي في الجانب الاقتصادي، وتحركت تلك القوة بسرعة باتجاه الشمال، حيث واجهت في البداية بعض المقاومة، والتي خلفت بدورها (أي الحركة العسكرية) نشوة شجعت المسؤولين في دلهي ولندن على الانقضاض المباشر على بغداد.

لكن قلة التجهيزات، على الأقل في البداية، والقيادة الرديئة ساهمت في كبحها، وظهرت تظاهرة تركية في مدينة الكوت عام ١٩١٦.

وفي النهاية، ساهمت الإمدادات البريطانية وانتقال القيادة العسكرية إلى لندن في الاستيلاء على بغداد عام ١٩١٧، وتم احتلال مدينة الموصل في تشرين الثاني عام ١٩١٨ بعد أيام قليلة من انتهاء الحرب، وكان الإقليم المجاور محكومًا بالوقوع في الأيدي البريطانية.

وفي فترة الحرب، دخلت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، بالإضافة إلى

روسيا، في اتفاقات في حال انحدار العثمانيين لتقسيم الأناضول والأقاليم العربية في الإمبراطورية العثمانية بين الحلفاء. وقد شكل هذا التقسيم بعد تعديلات مهمة قاعدة لتسوية السلام في الشرق الأوسط، حيث تم تخصيص مناطق لفرنسا شملت ما يُدعى الآن لبنان وسوريا، وكذلك تم تخصيص مناطق لبريطانيا شملت العراق والأردن وفلسطين «وبعدها إسرائيل». ومع ذلك، فقد قدم دخول الولايات المتحدة في الحرب في نيسان عام ١٩١٧ عنصراً سياسيًا جديدًا في حسابات الحلفاء. وفي كلمات أحد الأعضاء السابقين في الوزارة الهندية في أواخر عام ١٩١٧، جاء فيها: «إننا يجب أن نعتبر إمكانية السلام التي لن تعطينا السيطرة السياسية التامة على بلاد الرافدين التي نرغب بالحصول عليها».

وفي بداية السنة اللاحقة، صرح الرئيس «وودرو ويلسون» بأهداف الحرب في خطابه المشهور الذي تضمن أربعة عشر نقطة، حيث وعدت النقطة الثانية عشر «التطور التام الذي لا كدر فيه» لكل الأقاليم التي يتم «تحريرها» من الحكم العثماني.

إلا أن النتيجة النهائية لهذا التغير في الأجواء الدولية كان نظام الانتداب. وفي ظل هذا النظام، قامت جامعة الدول، التي أُوجدت حديثًا، بتخصيص مقاطعات للدول العظمى على قاعدة وقتية شكلت للشرق الأوسط في اتفاقية «سان ريمو» في نيسان عام ١٩٢٠.

تم تصميم النظام كوسيلة لتهيئة الدول المعنية بالاستقلال في فترة، وإن لم تكن محددة، فيمكن تخيلها كنقطة نهاية، وبهذا، فلم يكن الاستعمار أو الاتحاد الإمبريالي محكومًا بحدود معينة.

وفي صيف عام ١٩٢٠، بعد أن أصبحت بريطانيا تحكم بعض أجزاء البلاد لما يقارب ستة أشهر، كانت هناك مظاهرة في وسط وجنوب العراق ضد

الوجود البريطاني.

وقد اتخذت «ثورة العشرين»، التي اتحد فيها عدد من العناصر غير المتأثرين في محاولة منهم لطرد المحتلين، شكل حركة سياسية دينية.

وقد حث القادة الذين كان لهم نفوذ في المدن الشيعية المقدسة (الذين أغلبهم كانوا من الفرس أو من أصول فارسية) القبائل الجنوبية للنهوض ضد البريطانيين، وقام الضباط السنة العرب الذين قاتلوا مع فيصل «ملك عراق المستقبل» في الحجاز بقيادة الوحدات القبلية فيما يُسمى بـ «المثلث السني» في الشمال.

وقد تضافرت الجهود، لكن الادعاء بأن هذا كان انتفاضة وطنية يحتاج إلى بعض التحقيق، لأن جناحي الانتفاضة لم يكن لديهم إلا القليل من المصالح المشتركة المتمثلة بالرغبة في طرد المحتلين. وقد بقي صانعو السياسة البريطانية والرأي العام البريطاني منقسمين لفترة من الزمن بخصوص مغادرة أو عدم مغادرة بلاد الرافدين.

وقد قمعت الانتفاضة، التي فاجأت البريطانيين بصورة واضحة، بعد أربعة أشهر من القتال العنيف.

وقد طُلب من أحد المسؤولين البريطانيين في كانون الأول عام ١٩٢٠ الاتصال بـ «فيصل»، ابن الشريف حسين، قائد حركة التمرد ضد البريطانيين في الحجاز (والتي هي الآن في المملكة العربية السعودية)، والذي كان ملك سوريا حتى تم إبعاده من قبل القوات الفرنسية في تموز سنة ١٩٢٠، لرؤية مدى قبوله ليكون ملكًا على العراق أولًا.

وبعد المماطلة حول الادعاءات السابقة التي تعود لأخيه الأكبر عبد الله، تم تتويج الملك فيصل في الثالث والعشرين من آب عام ١٩٢١.

وبعد بضع سنوات، تم تأسيس سلسلة من الأنظمة للدولة الجديدة، وقد تبع

النظام القضائي والنظام الإقطاعي النموذجي العثماني المعدل.

لكن كان يجب أن يتم إرسال مسودة النظام الجديد إلى المجلس التأسيسي، ونظريًا كانت صيغة الدولة حكومة ملكية دستورية، حيث يحكم الملك من خلال البرلمان.

وفي الحقيقة، كان التحرر محدودًا بصورة كبيرة، وكانت الأحزاب السياسية عبارة عن تجمعات عرضية لأشخاص ذوي أفكار متشابهة، وبالتالي، فإن السلطة التنفيذية المتمثلة بالملك ومجلس الوزراء، التي كانت معتمدة على إرادة بريطانيا، كانت تسير السلطة التشريعية وتقوم بانتخابات غير شرعية. وفي النهاية، جلبت العملية الديمقراطية حالة من الفوضى وعدم الاحترام.

واحدة من الصفات الأساسية لتلك الدولة الجديدة، المنعكسة في الدستور وفي خلق جيش وطني في كانون الثاني عام ١٩٢١، أنها كانت تميل لصالح العرب السنة الذين كانوا يمثلون أقلية البلاد. وبالاعتماد على الجرد السكاني لعام ١٩٤٧ (حيث كانت هناك أقلية يهودية معتبرة، وخاصة في بغداد)، فإذا كان ٩٠٪ من العراقيين مسلمين في عام ١٩٢٠، فإن ٦٠٪ من أولئك المسلمين كانوا من العرب الشيعة، وحوالي ٢٠–٢٢٪ من الأكراد (الذين كانوا أغلبهم من السنة مع بعض الشيعة ومزيج من الـ «علي لاهية» واليزيدية)، أما المتبقي بين ١٨–٢٠٪ فكانوا من العرب السنة.

وبهذا، فقد نصبت بريطانيا دولة عربية في العراق، وكان سكانها أغلبهم من المؤيدين للدولة الإسلامية (بالمعنى المحدد الذي وصفناه سابقًا، أي دولة يكون فيها الإطار الأخلاقي مبنيًا على المبادئ الإسلامية).

وبالتأكيد، فإن الدولة السنية لم تكن مرغوبًا فيها لأن الأغلبية شيعية، وحتى الدولة العربية لم تكن مألوفة بسبب وجود أقلية كردية واسعة.

ويجب ألا نغفل عن الأجزاء البعيدة للدولة الجديدة، حيث أنها لم تستشعر

آثار الحكومة بسبب حاجة الدولة العثمانية لموارد الثروة.

وفي هذه الدولة الجديدة، تم تجهيز الدفاع والأمن الداخلي بمجاميع القوة الجوية الملكية، والفرع الجديد للخدمات البريطانية المسلحة، التي كانت تطمح إلى أن يكون لها دور فعال في فترة السلام، بالإضافة إلى قوات محلية متنوعة، خاصة الجنود الأشوريين المتطوعين من أقلية مسيحية وصلت إلى العراق كلاجئين خلال الحرب العالمية الأولى، والجيش العراقي.

وقد بذلت بريطانيا في عامي ١٩٢٠ – ١٩٢١ مبلغ ٣٢ مليون جنيه إسترليني على الدفاع العراقي، وفي عامي ١٩٢٦ – ١٩٢٧ تناقص الرقم إلى ٤ ملايين جنيه إسترليني، وفي منتصف عام ١٩٣٠ انخفض إلى ٤٨٠ ألف جنيه إسترليني. وفي شهر تشرين الأول عام ١٩٢١، تمركزت ١٧ بطارية من الجيش الهندي والبريطاني في العراق، لكن في عام ١٩٣٠ لم يتبق أي وحدة عسكرية بريطانية في العراق (بعيدًا عن الأشخاص المرتبطين بالجيش البريطاني الذين يقومون بتدريب الجيش العراقي)، إضافة إلى أربعة فصائل من القوة الجوية الملكية.

وعلى الرغم من محاولات تغطية الحقائق، فإن القوة الجوية الملكية تم توظيفها بانتظام لضرب ومعاقبة القبائل المتذمرة، وأغلبها كانت في جنوبي العراق، والتي كانت تتهم بجريمة الامتناع عن دفع الضرائب للجيش العراقي. وربما كان أثر جاهزية السيطرة الجوية أنها تطورت تدريجيًا لتكون بديلاً عن الإدارة.

ومع كل هذه القوى التي تعمل لخدمة الحكومة العراقية، فإن الحكومة العراقية لم تتشجع على تطوير طرق أقل عنفًا لتوسيع سلطتها (أي أنها استمرت بالعنف ضد تلك القبائل مستمدة قوتها من القوى المسلحة التي تعمل لخدمتها).

إن تكوين الجيش العراقي توازى بعدة طرق مع الاتفاقات الدستورية التي تم التوصل إليها للدولة الجديدة، ومن الواضح أن كلاً من شكل الدولة وشكل الجيش تضمن عناصر أساسية في عدم الاستقرار، والذي شق طريقه إلى السطح بمرور الوقت. وقد ظهر الجيش إلى الوجود في كانون الثاني عام ١٩٢١، وتزايد حجمه في فترة الانتداب من ٣٥٠٠ إلى ١٢,٠٠٠ رجل، وكان في البداية كموصل للقوة الجوية الملكية، وقد علمت الحكومة العراقية بذلك واغتاضت منه، لكن في المدى الطويل تم استخدام الجيش كوسيلة أخرى لسيادة العرب السنة كما هو الحال في الدستور والتراكيب السياسية الأخرى.

وفي نهاية عام ١٩٤١، لم يكن هناك ضباط شيعة في الجيش أبدًا، وكذلك هو الحال في المجالس العراقية، التي كانت تضم شخصًا أو شخصين من الشيعة. وهكذا، وبعد اتحاد الأحداث العرضية مع الأحداث المخططة، فإن المؤسسات العسكرية والسياسية التي كونها البريطانيون أعطت معظم السلطة في الدولة للعرب السنة، الذين يشكلون مجموعة من مالكي الأراضي العثمانيين والاستقراطيين، والضباط السابقين في الجيش العثماني، والذين أكثرهم شاركوا مع فيصل بن الحسين وشركائه البريطانيين في الثورة العربية خلال الحرب العالمية الأولى. ويمكن اعتبار هذه نتيجة طبيعية للتركيبة العثمانية.

لقد كانت الدولة العثمانية مؤسسة سنية، وحتى مع التوسع العظيم للبيروقراطية الذي حدث منذ منتصف القرن التاسع عشر، كان السنة فقط (مع بعض الأعضاء من مجتمعات غير مسلمة) يتم توظيفهم، ونادرًا ما كانت المؤسسات التعليمية التي توفرها الدولة تحت رعاية المجتمع الشيعي، الذي كان يمتلك مدارسه الخاصة. وبصورة عامة، وعلى الرغم من العوامل الأخرى، كان الشيعة المتدينون يرون الدولة كنوع من أنواع الشر، لذلك لم يكونوا راغبين في التوظيف العسكري أو التعليمي.

لقد كانت هناك الحاجة لحفظ درجة معينة من الموازنة لأجل ديمومة الانتداب بسبب دور بريطانيا المتمثل بالإشراف، وبسبب شخصية الحاكم الذي اختارته بريطانيا، وهو ممثل «فيصل» ومثل أخيه عبد الله.

فقد تم اختيار فيصل لكي يلعب دورًا معينًا في تشكيلة الدولة الجديدة، وقد قام بذلك إلى حد ما، ومن ناحية أخرى لم ينفذ تلك الأدوار التي خططتها بريطانيا ورهنت عليها.

وقد توفي في عمر يناهز الخمسين عام ١٩٣٣، بعد أن قاد الدولة إلى نوع من الاستقلال عن بريطانيا. وقد انتهى الانتداب عام ١٩٣٢، وكان العراق مستقلاً بصورة نظرية، وأصبح بذلك عضوًا في الجامعة العربية.

أما خلفاء فيصل فقد كانوا من نفس النوع، فقد ظهر أن ابنه غازي سطحي ولا أهمية له، وقد حكم من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٣٩، وكان ابن أخيه عبد الآله عاهلًا منذ ١٩٣٩ إلى ١٩٥٨، وكان عبد الآله مكروهًا من قبل الناس بسبب طاعته الذليلة لبريطانيا، وكان حفيده البريء فيصل الثاني متلونًا بفرشاة خاله، حيث لم يستطع أي منهما الوقوف أكثر من فرصة واحدة ضد الثوريين الذين جاءوا ضدهم وضد نوري سعيد في تموز عام ١٩٥٨.

العراق المستقل (١٩٣٢ – ١٩٥٨)

بعد وفاة فيصل في عام ١٩٣٣، انحلت السياسة العراقية إلى مجموعة من النزاعات من أجل القوة أو السلطة، حتى عام ١٩٤١، عندما كانت مقتضيات الحرب العالمية الثانية متمثلة بعدم رغبة حكومة رشيد عالي الكيلاني في تنفيذ التزامات التحالف السابق مع بريطانيا، مما سرع احتلالًا بريطانيًا آخر.

وفي عام ١٩٣٦، كان للعراق مكانة غامضة، وذلك باستضافة المجموعة العسكرية الأولى في الشرق الأوسط. وكانت الوزارات الثماني التي تشكلت

عبر الخمس سنوات اللاحقة معتمدة بصورة كبيرة على مصلحة مجموعة مترابطة من ضباط الجيش، والتي كانت تعرف بالفرقة الذهبية. وعلى الرغم من ادعاءات التطرف، فإن رؤساء الوزارات في حكومة رشيد عالي الكيلاني بين الفترة من تشرين الأول عام ١٩٣١ وفترة وزارته الثانية في نيسان عام ١٩٤١ كانوا حذرين لكي لا يقعوا في مشاجرة مع البريطانيين.

وبقيت القوات البريطانية في العراق حتى نهاية الحرب، وتم إخلاء قواعد القوة الجوية الملكية بعد ثورة تموز عام ١٩٥٨.

وقد انسحبت القوات البريطانية من العراق بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن، كما في السابق، فقد أبقت بريطانيا يدًا ثابتة على عجلة الحكم.

وبخصوص التطورات السياسية، فقد شهدت الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من هذا القرن ظهور ثلاثة اتجاهات: العراقيون، القوميون العرب، واليساريون، على الرغم من وجود تباين واضح.

وقد حاولت الدعاية البعثية أن تعطي الأفضلية لمبدأ القومية العربية الموحدة، وهو أن العرب شعب واحد من المحيط الأطلسي «المغرب» إلى الخليج «العراق».

وبما أن الفكرة كانت تروق للمسلمين السنة الذين يشكلون نسبة ٢٠٪ من الشعب العراقي، فقد جندت السلطة العراقية الاستقلال من بريطانيا وجندت الإصلاحات الاجتماعية البعيدة المدى، التي يكون فيها العامل الأساسي في التطور الاقتصادي والسياسي هو الدولة العراقية الجديدة.

فقد كانت تلك الفكرة تتمتع بشعبية واسعة، وكانت من ضمن برنامج الحزب الشيوعي العراقي الذي تأسس عام ١٩٣٤، والذي ترأس بصورة تدريجية المعارضة غير الرسمية بين عام ١٩٣٠ حتى انقلاب الحكم الملكي في عام ١٩٥٨.

وبصورة عامة، فإن الساحة السياسية كانت محددة جدًا، واستمرت السياسة العراقية بعملية تعيين أعضاء في مناصب سياسية بدون اعتبار المؤهلات، وقد كانت هذه الصفة المميزة للسياسة العراقية منذ ١٩٢٠.

لذا، فلم يكن هناك معنى أن تقوم المعارضة بدحر الحكومة وتقلد السلطة بسلام «كما هو الحال في تركيا». وفي النهاية، فقد كان هناك خوف عميق الجذور من «الشيوعية» من جانب بريطانيا والولايات المتحدة والطبقة العراقية الحاكمة، وكان هناك اتجاه واسع لتقدير الخطر الجسيم الذي تشكله ازدياد شعبية اليساريين.

العراق منذ عام ١٩٥٨

باختصار، لقد تشكلت في نهاية الخمسينيات، بعد نجاح الثورة المصرية والانحدار الذي منيت به بريطانيا وفرنسا في عام ١٩٥٦، جمعية الضباط الأحرار في الجيش العراقي.

وقام الضباط الأحرار في تموز عام ١٩٥٨ بحركة تحولت فيما بعد إلى ثورة، وقاموا بقلب النظام الملكي، وأعلنوا النظام الجمهوري، ثم قاموا بتفكيك النظام القديم. ولم تجابه تلك الأفعال إلا القليل من المقاومة.

ومع ذلك، وبينما كان أكثر العراقيين قبل تموز عام ١٩٥٨ يعرفون الشيء الذي يقفون ضده (المتمثل بالنظام القديم والارتباط البريطاني)، فإنهم كانوا غير واضحين بخصوص ما يريدون الحصول عليه.

وقد ظهر أن العقد اللاحق مطرز بالحركات والحركات المعاكسة من داخل الجيش حتى عام ١٩٦٨، عندما حدثت حركتان في أسبوعين، حيث جلبت حزب البعث للسلطة، وأصبح صدام حسين نائب الرئيس في عام ١٩٦٩، ورئيسًا في عام ١٩٧٩.

واتخذ مجلس قيادة الثورة دستورًا انتقاليًا في عام ١٩٦٤، وكان هذا الدستور متأثرًا بصورة كبيرة بالدستور المصري، فقد كانت ٧٣ مادة من مجموع ١٠٦ مادة مطابقة، وذلك لتسهيل الاتحاد المستقبلي بين الدولتين: الجمهورية العربية المتحدة «سوريا ومصر»، والتي استمرت من شباط عام ١٩٥٨ حتى تشرين الأول عام ١٩٦١، بالإضافة إلى الاتحاد الاقتصادي والسياسي العربي.

وعلى الرغم من عدم شعبيته في العراق، فقد تم مناقشته في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات. وقد أكد دستور عام ١٩٦٤ على عدم إمكانية انتهاك الملكية الخاصة، احتمالًا في فصلها من (الشيوعية)، وحرم كل الأحزاب السياسية.

وقد جلبت مجموعة من خمسة ضباط عسكريين دستورًا انتقاليًا آخر بعد بضعة أسابيع من حركة البعثيين في تموز عام ١٩٦٨، لكن هذا الدستور لم يتم تعديله مطلقًا.

وتم انتخاب الجمعية الوطنية لأول مرة في آذار عام ١٩٨٠، وشهدت انقلاب الحكم في عام ٢٠٠٣، لكن لم يكن لها قوة مؤثرة وتم التحقيق من أعضائها من قبل السلطات الأمنية.

ومنذ عام ١٩٦٨، كان العراق تحت حكم الدكتاتورية، أو بالأحرى تحت حكم حزب البعث، وبالحقيقة حكم مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين لهم نفوذ مرتبطين بصدام حسين أو عائلته.

والكل ادعى حكم القانون، لكن العملية الحقة كانت موضوعة جانبًا، حيث إن ثلاثة ملايين عراقي ذهبوا إلى المنفى، ومئات الآلاف في السجون تحت التعذيب والإعدام.

وحصل صدام على نفوذه وسلطته بواسطة ثلاث وسائل أساسية: سيطرة سلطات الأمن، وآلية حزب البعث التي بدأت عام ١٩٦٠، وتأميم النفط

عام ١٩٧٢، وعلاقة الحكومة الطويلة بالولايات المتحدة في الفترة الممتدة من السبعينيات إلى الثمانينيات. وعلى الرغم من أن تأميم النفط العراقي هو حركة شعبية بصورة مؤكدة، إلا أنه في الحقيقة يعني أن موارد نفط الدولة تعود بصورة مباشرة إلى الحكومة المتمثلة بصدام وزمرته.

إن البعثية هي صيغة خام من الاشتراكية القومية العربية، في ظلها يمكن تبرير أي شيء تحت شعار المصالح العامة للأمة العربية «مثل غزو إيران، التحفظ على القضية العربية–الإسرائيلية، التصريحات المؤذية بخصوص القضية العربية–الإسرائيلية، وكذلك غزو الكويت وما إلى ذلك».

ومعارضة مشاريع الرئيس كانت تعتبر خيانة، لذلك أصبحت السياسة محدودة، لتعرض بصورة عامة استحسان قرارات الرئيس، أو كانت مجلسًا خطيرًا جدًا، ربما تكون انتحارية. وبدون تلك العلاقات الحميمة مع الولايات المتحدة، أوشك العراق على السقوط في أيدي القوات الإيرانية في عام ١٩٨٠، وبدون تلك العلاقة لم يتمكن صدام من الحصول على الوسائل التي تكفل بقاءه بالسلطة من فترة الثمانينيات إلى التسعينات، بدون التجهيزات العسكرية المعقدة ووسائل صنع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي حصل عليها من أصدقائه في الغرب.

الأكراد

من الضروري التصريح ببعض الكلمات حول الأقلية الكردية في شمالي العراق. فقد حصل القادة الأكراد على وعود حول الحكم الذاتي في بداية عام ١٩٢٠، لكن هذه الوعود سرعان ما تم نسيانها عندما أصبحت إمكانية تحقيقها غير ممكنة. وقاوم الأكراد الحكومة العراقية في العشرينيات من هذا القرن، وظهرت الحركة القومية الكردية مرة أخرى في نهاية الثلاثينيات والأربعينيات، والتي تشجعت بفضل تطورات متشابهة في إيران. ففي عام

١٩٤٦، دحر الجيش الإيراني الحركة الكردية الإيرانية، وتم نفي القائد الكردي العراقي ملة مصطفى برزاني إلى الاتحاد السوفيتي حتى ثورة ١٩٥٨.

ويجب القول مباشرة أنه ليس هناك تاريخ لنزاع مشهور بين العرب والأكراد، حيث بقي إقليم كردستان مجتمعًا قبليًا يسيطر عليه قادة العشائر، الذين كان لهم ضباط عسكريون، والذين حاولوا البقاء خارج السلطة حتى وصول الطائرات البريطانية في عام ١٩٢٠.

وبينما تزايد عدد الأكراد المتعلمين، والذين هاجروا إلى المدن الكبيرة للبحث عن العمل، كان هناك عدد من التحديات للقيادة التقليدية، وكانت بعض الأجيال الجديدة منجذبة لتصريحات القوميين العرب أو القيادة السياسية البعثية في بغداد، والتي كانت مهتمة بإصلاحهم، وبالخصوص الهجمات على «الإقطاعية».

وحتى منتصف السبعينات، ظلت الأقلية الكردية في نزاع بينها وبين الحكومة المركزية، تقاوم محاولات التعدي على حدودها، والتي كانت السلطة المركزية تقوم بها بسبب سيطرتهم على المنطقة الجبلية التي كانوا يعيشون فيها، وكذلك بسبب الدعم الإيراني، حيث إن إيران كانت حذرة من تصريحات صدام الاستعمارية، وكذلك ساعدت الولايات المتحدة التحالف الكردي الإيراني بقدر محدود قبل سنوات من فهم الولايات المتحدة لقيمة النظام العراقي.

وفي بداية عام ١٩٧٠، أصدر البعث بيان الحكم الذاتي للأكراد، لكن بدون نية حقيقية لتنفيذ ذلك، خاصة أن النظام لم يظهر الرغبة في تحديد إقليم كردستان، أو على الأقل لم يظهر الرغبة في اعتماد مناطق كبيرة يسكنها الأكراد مناطق كردية.

لذلك ظهرت مخاوف وشكوك الأكراد، والتي شجعت الأكراد على مهاجمة

القوات الحكومية في عام ١٩٧٤ بمساعدة الإيرانيين. وقد وافق صدام حسين في اجتماع له مع الشاه في نيسان عام ١٩٧٥ على الرؤية الإيرانية بخصوص الحدود بين العراق وإيران إذا أوقفت إيران مساعداتها للأكراد.

وعندما انسحبت إيران وأوقفت مساعدتها للأكراد، تقهقرت المقاومة الكردية، وفي نهاية عام ١٩٧٠ بدأ العرب بالاستقرار في المناطق الكردية، وتمت إزاحة عشرات الآلاف من الأكراد من منازلهم بالقوة، وتم ترحيلهم إلى القرى أو إلى جنوبي العراق.

وفي أثناء الحرب مع إيران، كان للحكومة العراقية اهتمامات ملحة أكثر من السيطرة على الشمال، مما أدى إلى فسح المجال للمقاومة الكردية للتجمع مرة أخرى.

وفي آذار عام ١٩٨٨، قصفت القوة الجوية العراقية مدينة حلبجة بالأسلحة الكيميائية، مسببة موت خمسة آلاف من المدنيين.

وتلت تلك العملية حملة الأنفال، وهي حملة القتل البشري بقيادة علي حسن المجيد، أحد أبناء عمومة صدام حسين، والتي قتل فيها قرابة مئتي ألف كردي.

وقام النظام بتدمير ٤ آلاف قرية في الفترة الممتدة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠.

وفي ربيع عام ١٩٩١، بعد عملية عاصفة الصحراء، التي أزاحت القوات العراقية من الكويت، كانت هناك انتفاضات في الشمال الكردي والجنوب الشيعي. وعندما تبين عدم وجود مساعدات خارجية، هاجرت مجاميع كبيرة من الأكراد إلى الحدود العراقية—التركية والحدود الإيرانية، وفي بداية نيسان كان هناك ٢,٥ مليون لاجئ، وكانت معاناتهم واضحة جدًا في شاشات التلفزيون العالمية.

وفي النهاية، أعلنت بريطانيا والولايات المتحدة أن المنطقة الواقعة شمال

خط العرض ٣٦ منطقة آمنة «أي منطقة حظر الطيران الجوي»، وهو التنظيم الذي سمح بصورة تدريجية بظهور منطقة الحكم الذاتي الكردية. وبهذا، وعبر السنوات الاثنتي عشرة الماضية، كان جزء كبير من شمال العراق غير خاضع للسلطة المركزية في بغداد، على الرغم من أن هذا لا ينطبق على إقليم كردستان بصورة كلية.

وفي أي تسوية مستقبلية في العراق، سيكون من الصعب إقناع الأكراد بقبول سلطة أقل مما يمتلكونه الآن، وهذا يعني ضرورة الوصول إلى حل فدرالي معين.

وهنا يجب الإشارة إلى أن الشيعة لن يطالبوا بمعاملة مشابهة، فهم ليسوا أقلية عرقية أو لغوية، وفي نفس الوقت، فلا يوجد دليل أن الأكراد يريدون الانفصال عن عراق ديمقراطي دستوري إذا كان بإمكانهم الاستمرار في إدارة شؤونهم الداخلية.